مجلة الآداب

OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 06/ 02/ 2023

تاريخ القبول: 22/ 04/ 2023

أثر الاختصاص في الوقف والابتداء
دراسة نظرية تطبيقية

د. يزيد بن محمد بن عبدالرحمن العمار *

Yzeed1430@hotmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان معنى الاختصاص وإعرابه، والمراد منه في كلام الله عز وجل، والكشف عن علاقة الاختصاص بالوقف والابتداء في القرآن الكريم، وعرض نماذج تطبيقية تكشف عن علاقة هذا الأسلوب بمذاهب الوقف والابتداء في القرآن الكريم. وتم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين، درس المبحث الأول: الاختصاص وعلاقته بالوقف والابتداء، ودرس المحث المبحث الثاني: نماذج تطبيقية على أثر الاختصاص في الوقف والابتداء في القرآن الكريم. واستعمل المنهج الوصفي التحليلي، وخلص البحث إلى وقوع الاختصاص مؤثرًا في موطن الوقف من الآية في بعض المواطن؛ لتغير المعني في السياق. والأصل وصل الجملة عند وقوع الاختصاص فيها، فتوصل بما قبلها. كما هو حالها في غير القرآن. وعناية المصنفين لأساليب البلاغة وغيرها مما له تأثير في الوقف والابتداء، ومن أبرز هذه المصنفات: المكتفى للداني، والقطع والائتناف للنحاس، والمقصد لزكريا الأنصاري، وغيرها. والارتباط الوثيق بين علوم القراءات المتنوعة بالعلوم الأخرى؛ كعلوم العربية والفقه والتفسير وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الاختصاص، الوقف، الابتداء، البلاغة.

* أستاذ القراءات المشارك - قسم الدراسات القرآنية - كلية التربية - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: العمار، يزيد بن محمد بن عبدالرحمن، أثر الاختصاص في الوقف والابتداء -دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج11، ع4، 2023: 9-32.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508

https://doi.org/10.35696/arts.v11i4.168

OPEN ACCESS
Received: 06/02/2023
Accepted: 22/04/2023

مجلة الآداب

Competent Exclusive Choice Impact on Pauses and Starts in Holy Quran: A Theoretical and Applied Study

Dr. Yazeed Bin Mohammed Bin Abdulrahman Al-Amar*

yzeed1430@hotmail.com

Abstract:

This study aims to demonstrate the meaning and grammatical analysis of exclusive choices and its intended purpose in Holy Quran, the word of Allah, uncovering the relationship between exclusive choice and pauses and starts in the Quran, illustrated with ample examples in this regard. The study is divided into an introduction and two sections. Section one explores exclusive choice and its connection to pauses and starts in Holy Quran. Section two examines practical examples of the impact of such choices on pauses and starts in the Quran. The descriptive analytical approach was employed. The study key findings showed that competent exclusive choice had an impact on the pauses position of the verse in some instances, changing meaning within the context. The rule is to not to pause when such choice occurs in the sentence and understand it in relation to what precedes it. It was revealed that attention was paid to rhetorical methods and other factors that influence pauses and starts, in scholarly works of Ad-Dani, An-Nahhas and Zakaria Al-Ansari, among others, highlighting a close connection between various recitation sciences and other disciplines such as Arabic language, jurisprudence, and interpretation.

Keywords: Competent choice, Pause, Starts, Rhetoric.

* Associate Professor of Recitations, Department of Quranic Studies, Faculty of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Amar, Yazeed Mohammed Abdulrahman, Competent Exclusive Choice Impact on Pauses and Starts in Holy Quran: A Theoretical and Applied Study, Journal of Arts, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 11, I 4, 2023: 9 -32.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبع سنته إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الأساليب البلاغية في كلام الله عز وجل تفيد الدارس في عدد من العلوم، وارتباطها الوثيق بجملة من فنون القراءات والتفسير ظاهر الأثر، وهي من جملة الفنون المتصلة بكلام الله تعالى.

ومن الأساليب البلاغية التي كثر دورها في القرآن الكريم: الاختصاص. فقد يتغير إعراب الجملة في ذات السياق تبعًا لوقوع الاختصاص من عدمه. وذلك مؤذن بتغير موطن الوقف في الآية، وهو محل الدراسة في هذا البحث، حيث جعلته للتعريف بالاختصاص وبيان المراد منه، وتوضيح محله من الإعراب، والكشف عن أثر وقوعه في الوقف والابتداء في الآية، وذلك من خلال عدد من الأمثلة في هذه الدراسة. أسأل الله التوفيق والإعانة.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة وفهارس.

المقدمة، وفيها:

خطة البحث، وأهمية الموضوع وأسباب الاختيار، ومشكلة البحث وحدوده، وأهدافه، ومنهج البحث وإجراءاته والدراسات السابقة، ثم دراسة الموضوع في المباحث التالية:

- المبحث الأول: الاختصاص وعلاقته بالوقف والابتداء.

المطلب الأول: التعريف بالاختصاص، ومحله من الإعراب والمراد منه.

المطلب الثاني: التعريف بالوقف والابتداء.

المطلب الثالث: علاقة الاختصاص بالوقف والابتداء في القرآن الكريم.

- المبحث الثاني: نماذج تطبيقية على أثر الاختصاص في الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج وأهم التوصيات.

فهارس المصادر والمراجع والمواضيع.

أسأل الله الإخلاص في القول والعمل، كما أسأله الإعانة والتسديد والمغفرة، إنه كريم قريب مجيب الدعاء.

أهمية الموضوع وأسباب الاختيار:

1- التنويه بتنوع الأساليب البلاغية في كلام الله عز وجل، وأثر ذلك على الوقف والابتداء فيه.

2- قيام هذه الدراسة على علوم متعددة؛ كالتفسير واللغة والوقف والابتداء، وهو أمر يكشف عن مكانة هذه الدراسة وأهميتها.

3- الكشف عن تنوع اختيارات علماء الوقف والابتداء وآرائهم حسب ما يرونه متسقًا وسياق الآية، وهو ما تكشفه الأمثلة التطبيقية في هذه الدراسة.

مشكلة البحث: تغير نوع الوقف والابتداء في الآية حسب الأسلوب البلاغي فيها، وهو ما لم يفرد بالتأليف في كتب أهل العلم، ولم يجمع في بحث واحد.

حدود البحث: كتب اللغة، وكتب التفسير التي اعتنى مؤلفوها بأساليب البلاغة كالكشاف والتحرير والتنوير، وكتب الوقف والابتداء كالمكتفى للداني والمنار للأشموني وغيرها.

أهداف البحث:

1- بيان معنى الاختصاص وإعرابه، والمراد منه في كلام الله عز وجل.

2- الكشف عن علاقة الاختصاص بالوقف والابتداء في القرآن الكريم.

3- عرض نماذج تطبيقية تكشف عن علاقة هذا الأسلوب بمذاهب الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

منهج البحث وإجراءاته:

انتهجت في هذا البحث منهج التحليل والتوصيف، وذلك باتباع ما يلي:

1- عرفت بالاختصاص وبينت محله من الإعراب.

2- عرضت إطلاقاته والمراد منه في كتب أهل العلم.

3- بينت العلاقة بينه وبين الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

4- ضربت الأمثلة التطبيقية للكشف عن هذا الأسلوب وبيان أثره في الوقف والابتداء.

5- كتبت الآيات بالرسم العثماني وفق مصحف مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية، وكتبتها بالرسم الإملائي عند تكرر اللفظة في سياق يحتاج فيه إلى رسمها بغيره.

6- ألحقت بالبحث خاتمة فيها أبرز النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة: لم أر خلال البحث من كتب في بيان هذا الأسلوب ولا من ضرب الأمثلة التطبيقية في سبيل الكشف عن علاقته بالوقف والابتداء في القرآن الكريم، مع وجود عدد من الدراسات المشابهة للمضمون أو العنوان؛ فمن ذلك:

- أثر الجملة الاعتراضية في الوقف والابتداء (دراسة قرآنية)، وهو بحث للدكتور إبراهيم الزهراني، وهو بحث منشور بالعدد (127) لعام 2022م، بمجلة البحوث الإسلامية، هيئة كبار العلماء- المملكة العربية السعودية.
- الاختصاص ومواضعه في القرآن الكريم، وهو بحث لخالد عبدالوهاب، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البرود، 2005م.

ويظهر الفرق بين هذه الدراسات وبين هذا العمل البحثي في العناية بأثر الاختصاص في الوقف والابتداء، ودراسة بعض أمثلة ذلك وشواهده من القرآن الكريم، فأسأل الله التوفيق.

المبحث الأول: الاختصاص وعلاقته بالوقف والابتداء

المطلب الأول: التعريف بالاختصاص، ومحله من الإعراب والمراد منه.

تعريف الاختصاص:

الاختصاص أسلوب بلاغي مستعمل عند أهل العلم، وهو في اللغة: مصدر بمعنى الانفراد[1].

وهو في اصطلاح أهل العلم: قصر الحكم على بعض أفراد المذكور[2].

وعرفه في شرح التصريح بأنه: تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف[3].

فهو تقدير الكلام بـ(أخص) أو (أعني)[4] وذلك بأن يأتي في سياق الكلام ما يدل على اختصاص الاسم المختص بالفعل المحذوف، وقد سمي بذلك لاختصاص الحكم به واقتصاره عليه، ومع سلامة هذا التعريف إلا أن فيه اختصارًا، حيث لم يتبين نوع ما يقتصر الحكم عليه، وهو ما أورده

السيوطي إشارة للخلاف في قصر الحكم على ضمير الغائب مع المخاطب والمتكلم، فقال: «بعد ضمير متكلم وقَلَّ بعد مخاطب وغائب في تأويله خلافا للصفار»[5].

وقد أورد بعض المتأخرين تعريفًا جامعًا، حيث عرف المنصوب على الاختصاص بأنه: اسم ظاهر معرف بأل أو بالإضافة، يذكر بعد ضمير المتكلم غالبا لبيان المقصود منه، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره "أخص"[6].

وورد في كتاب النحو الوافي بأنه: إصدار حكم على ضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر، معرفة، معناه معنى ذلك الضمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة، وقصره عليها[7].

كما ينبغي أن يتوافر في أسلوب الاختصاص أمور يقوم عليها[8]، وهي:

- الاسم الظاهر المعرف.
- الضمير المبهم.
- الحكم المعنوي الواقع على الضمير.
- امتداد الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة.

والاختصاص عند أهل البلاغة جار مجرى النداء، وليس هو النداء؛ لأنه ليس منادى ينبه عن غيره، بل هو مشابه له من جهة أن المنادى مختص بالتنبيه من بينهم، فكذلك الاختصاص في قصد التنبيه على المراد، كأن في الخطاب: أعني كذا، ولكنه فعل غير ظاهر، اكتفاء بعلم المخاطب به.

وهو مشابه له من جهة لفظة النداء (أي) لأنها هي التي تناسب سياق الاختصاص من حروف النداء وحدها. فيأتي على موضع النصب كما ينصب النداء، قال سيبويه: «يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء»[9].

وقد بيّن أهل العلم أن بين الاختصاص والنداء تشابها في أمور، منها[10]:

- أن الاختصاص والنداء يفيد كل منهما الاختصاص، فالنداء اختصاص بالمخاطب، والاختصاص اختصاص بالمتكلم.
- أنهما جميعًا للحاضر: المتكلم أو المخاطب، لا الغائب.
- إفادة الاختصاص للتوكيد، وكذلك النداء ففيه توكيد المعنى لمن هو مصغ للحديث[11].

كما أن بينهما اختلافًا في أمور، منها:

- عدم ذكر حرف النداء في الاختصاص مطلقًا.
- لا يكون الاختصاص صدر الجملة، خلافًا للنداء.
- أن الاسم المختص منصوب في كل أحواله، سوى (أي وأية) فإنهما مبنيتان على الضم منصوبتان محلًا، خلافًا للنداء.

إعراب الاسم المختص:

- للاسم المختص حالان:

- أن يأتي الاسم المختص بلفظ (أي وَ أية).

إعرابها[12]: ذهب جمهور النحويين إلى بناء (أي وَ أية) على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص المحذوف.

وذهب بعضهم إلى أنهما منادى بحرف النداء المحذوف (يا)، واعترض عليه بعدم إمكان تقدير حرف النداء (يا) في باقي الباب.

وذهب بعضهم إلى أنها معربة وذهبوا في احتمال إعرابها على أوجه متنوعة.

- أن يكون لفظًا آخر.

ويكون الاسم المختص هنا دالا على مفهوم الضمير المتقدم عليه، وذلك في ثلاثة أنواع:

- أن يكون مقترنًا بأل، وذلك نحو: لندخلنَّ الكرام الدار.
- أن يكون مضافًا إلى معرفة، وذلك نحو: إنا معاشر الكرام لا نغضب.
- أن يكون علمًا، وذلك نحو: إني زيدًا أفعل.

وهذه الأنواع الثلاثة كلها معارف، والاسم المختص في عموم أحواله ينصب بفعل محذوف، ويبنى على الضم إذا كان لفظ (أي و أية) ويكون في محل نصب بفعل محذوف على الاختصاص، وإذا كان اسمًا غيرها فإنه ينصب لفظًا ومحلًا.

وجملة الاختصاص قد اختلف في إعرابها على مذهبين، هما:

- القول الأول: أنها في محل نصب على الحال من الضمير قبلها[13].
- القول الثاني: أن جملة الاختصاص لا محل لها من الإعراب[14].

المراد من الاختصاص:

يراد بالاختصاص: التخصيص والقصر، وهذا هو الغرض الأصلي المراد منه، وقد يكون للتخصيص والقصر في الاختصاص بواعث؛ منها:

- البيان، ومنه قولهم: نحن العرب أقرى الناس.
- الفخر والتعظيم، ومنه قول الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110]. فنصبت لفظة (خير) في الآية على الاختصاص بالتعظيم.
- المدح، ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ [البقرة: 177]. فنصبت لفظة (والصابرين) وهي معطوفة على المرفوع، اختصاصا بمدحهم بذلك.
- التواضع، ومنه قول الشاعر:

جُدْ بعفو فإنني أيها العبـــ ـــــد إلى العفو يا إلهي فقير[15]

حيث نصب (أيها) على الاختصاص للتواضع.

وللاختصاص أغراض وشواهد سوى ذلك من القرآن الكريم وأشعار العرب[16].

المطلب الثاني: التعريف بالوقف والابتداء.

تكرر التعريف بالوقف والابتداء في كثير من مصنفات أهل العلم، وحصوله أثناء القراءة من الضرورات، ولذا رتبوا له عددا من الأصول والقواعد والأحكام، وقد بين أهل العلم ضرورة العلم به اتباعا للسلف، ومراعاة للفظ الشريف، قال ابن الجزري رحمه الله: «تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح». ثم قال: «ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب»[17]. ولضرورة إيراده هنا في هذا البحث، أشير إلى تعريفه بشيء من الإيجاز الوافي بالمقصود.

الوقف لغة: الحبس[18].قال في المقاييس: «الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه. منه وقفت أقف وقوفا. ووقفت وقفي»[19].

ومنه الوقف في الفقه؛ لأنه حبس منفعة.

قال الأشموني: «وهو لغة: الكف عن الفعل والقول»[20].

الوقف اصطلاحا: هو قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو قبله[21].

الابتداء لغة: هو ابتداء الشيء، وهو أوله. قال في المقاييس: «الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت، من الابتداء»[22].

الابتداء اصطلاحا: هو استئناف القراءة، سواءٌ كان ذلك في الابتداء بها، أو بعد القطع أو الوقف[23].

والتفريق في تعريف الابتداء بين الشروع أو الاستئناف بعد القطع أو الوقف مهم في بيان أن الاستئناف قد يغتفر فيه ما لا يغتفر في الشروع، والابتداء بالقراءة لا يكون إلا باختيار القارئ خلافًا للوقف فقد تعتريه الضرورة، قال ابن الجزري: «وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود»[24].

وقد صارت اصطلاحات أهل العلم بالوقف والابتداء دالة على العلم الذي تعرف به أحكام ما يوقف عليه وما يبتدأُ به، مع وقوع الخلاف اليسير بينهم في التعبير عن أمثلة هذه الأنواع، تبعًا لاصطلاحاتهم في مصنفاتهم في الإشارة إلى كل حكم منها، قال ابن الجزري: «وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء»، ثم قال: «وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر»[25].

المطلب الثالث: علاقة الاختصاص بالوقف والابتداء في القرآن الكريم

يتفاوت تمام الوقف وكفايته وقبحه بقدر ما في ذلك من أثر في المعنى، وهذا هو وجه العناية بأحكام الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وقد ذكر بعض أهل العلم علامات تميز بها مواطن الوقوف والابتداء، ومصطلحات يعرف بها نوع الوقف والابتداء في الآية وأرجعوا ذلك إلى المعنى. وجعل أهل العلم لكل وقف من هذه الأنواع أدلة وآثارا يستشهد بها على صحة الوقف أو منعه، والخلاف الحاصل بين أهل العلم بالوقف والابتداء راجع إلى أمور، منها:

- اختلاف اصطلاحهم على نوع الوقف المقصود.
- اختلاف تفسير المعنى الوارد في الآية.
- اختلاف الإعراب.

- اختلاف القراءات.

وورود الاختصاص في الآية من أمثلة الخلاف الحاصل في الوقف والابتداء الذي يقوم على اختلاف الإعراب أو المعنى والتفسير؛ لأنه أسلوب من أساليب البلاغة، وفيه قصر الحكم على المقصود، فهو مختص به؛ ولذا سمي اختصاصًا، ولاشتباه الاختصاص في الجمل بغيره من الأساليب فقد عده بعض أهل اللغة في بعض مواضعه اختصاصًا وعده بعضهم غير ذلك، ومن ثمّ وقع تنوع -في بعض مواضعه- في أوجه الوقف والابتداء عند بعض أهل العلم كما سيأتي بيان ذلك في الأمثلة التطبيقية عليه.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية على أثر الاختصاص في الوقف والابتداء في القرآن الكريم

النموذج الأول: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا ٣٣﴾ [الأحزاب: 33].

مذاهب المفسرين في إعرابها:

قرئت (أهل البيت) بالنصب، واختلف في إعرابها على أوجه، وهي:

- النصب على الاختصاص، وممن قال به: العكبري والزجاج في أحد الوجهين، وغيرهما.
- النصب على المدح، وممن قال به الزجاج في أحد الوجهين، ومكي بن أبي طالب وغيرهما.
- النصب على النداء، وممن قال به مكي بن طالب والزمخشري والعكبري، وغيرهم.

قال الزجاج: «وهو على وجْهَيْنِ: على مَعْنَى أعني أهلَ البَيْتِ. وعلى النداء، على معنى يا أهل البَيْتِ»[26].

وقال مكي: «نصب على النداء وإن شئت على المدح، ويجوز في الكلام الخفض على البدل من الكاف والميم في عنكم عند الكوفيين ولا يجوز ذلك عند البصريين لأن الغائب يبدل من المخاطب لاختلافهما وقيل لم يجز؛ لأن البدل بيان والمخاطب والمخاطب لا يحتاجان الى بيان»[27].

قال العكبري: «قوله تعالى: (أهل البيت): أي يا أهل البيت. ويجوز أن ينتصب على التخصيص والمدح؛ أي أعني، أو أخص»[28].

وقد ضعف بعض أهل اللغة وقوع الاختصاص في هذه الآية، وعلل ذلك بوقوعه بعد ضمير الخطاب، فقال: «إن أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل

بك الله نرجو الفضل وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم[29]، كالحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» والصواب أنه منادى[30].

ثانيًا: مذاهب علماء الوقف والابتداء

قرر علماء الوقف في هذه المسألة أن السياق هنا:

- إما أن يكون متصلًا، وعليه فلا وقف إلا بعد تمام المعنى عند قوله تعالى: (تطهيرًا).
- أو أن يكون ما بعدها منقطعًا عنها، فيصح الوقف عليها، وفيما يلي بيان لنقول أهل العلم في ذلك:

قال النحاس: «وأكثر المفسرين على أن ما بعدها منقطع مما قبله إلا عكرمة فإن الكلام عنده متصل كما روى الأصبغ بن علقمة عن عكرمة أنه كان يطوف في الأسواق وينادي (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) هن أزواج النبي ﷺ، قال أبو جعفر: وهذا القول خطأ»[31].

وقد قرر الأشموني عدم الوقف على (أهل البيت) وعلل ذلك بنصب (ويطهركم) عطفًا على (ليذهب) فقال: «أهل البيت ليس بوقف، لأن قوله: ويطهركم منصوب بالعطف على: ليذهب».

ثم قال: «(تطهيرا) تام. قال ابن حبيب: قد غلط كثير من الناس في معنى هذه الآية، والمعنى غير ما ذهبوا إليه، وإنما أراد تعالى بقوله: ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا، أي: يبرئكم من دعوى الجاهلية والافتخار بها والانتساب إليها»[32].

قال الداني في المكتفى: «يعني بذلك نساءه وأهله الذين هم أهل بيته. وعلى هذا يكون الوقف قبله كافيًا، والتمام ((تطهيرًا))»[33].

واختار زكريا الأنصاري الكفاية في الوقف على: تطهيرًا[34].

النموذج الثاني: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: 5].

أولا: مذاهب المفسرين في إعرابها

حيث قرئت (أمرا) بالنصب، واختلف في إعرابها على أوجه، وهي:

- النصب على الاختصاص، وممن قال به: الزمخشري. خلافًا لمن قال بامتناع وقوع النكرة اسمًا مختصًا، إلا أن الزمخشري علل لذلك بإفادة أسلوب الاختصاص جزالة وفخامة تناسب قوله تعالى: (من عندنا)[35].

- النصب على الحال، وهو منسوب إلى الأخفش[36].
- النصب على أنه مفعول به، أو على أنه مفعول مطلق، وقد ورد النص على امتناع وقوع النكرة اسمًا مختصًا، إلا أن الزمخشري علل لذلك بقوله: «(أَمْرًا مِنْ عِنْدِنا) نصب على الاختصاص. جعل كل أمر جزلا فخما بأن وصفه بالحكيم، ثم زاده جزالة وكسبه فخامة بأن قال: أعنى بهذا الأمر أمرا حاصلا من عندنا، كائنا من لدنا»[37].

وكذلك نقل الزجاج عن الأخفش نصبه على الحال، أو على الفعل (يفرق) حيث قال: «ويجوز أن يكون منصوبا بـ(يفرق) بمنزلة يفرق فرقا لأن أمرا بمعنى فرقا، لأن المعنى يؤتمر فيها أمرا»[38].

قال العكبري: «في نصبه أوجه؛ أحدها:

- هو مفعول منذرين؛ كقوله: (لينذر بأسا شديدا).
- والثاني: هو مفعول له، والعامل «أنزلناه» أو «منذرين» أو «يفرق».
- والثالث: هو حال من الضمير في «حكيم» أو من «أمر» لأنه قد وصف؛ أو من كل؛ أو من الهاء في أنزلناه.
- والرابع: أن يكون في موضع المصدر؛ أي فرقا من عندنا.
- والخامس: أن يكون مصدرا؛ أي أمرنا أمرا، ودل على ذلك ما يشتمل الكتاب عليه من الأوامر.
- والسادس: أن يكون بدلا من الهاء في «أنزلناه»[39].

قال مكي: «نصب عند الأخفش على الحال بمعنى آمرين. وقال المبرد هو في موضع المصدر كأنه قال: إنا أنزلناه إنزالا وقال الجرمي: هو حال من نكرة وهو أمر حكيم وحسن ذلك لما وصفت النكرة، وأجاز هذا رجل مقبلا، وقال الزجاج «هو مصدر كأنه قال يفرق فرقا فهو بمعنى فرق وقيل يفرق بمعنى يؤمر فهو أيضا مصدر عمل فيه ما قبله»[40].

ثانيًا: مذاهب علماء الوقف والابتداء

قرر أهل العلم في هذه المسألة:

- أن الوقف يكون كافيًا إذا نصب على المصدر أو بفعل مقدر أو نصب على الاختصاص.
- عدم الوقف على رأس الآية إذا نصبت على الحال، أو المفعول؛ خلافًا للأصل المستقر عند أهل العلم وهو الوقوف على رؤوس الآي.

قال الأشموني: «كل أمر حكيم **كاف، إن:**

- نصب أمرا بفعل مقدر، أو نصب على المصدر بتأويل العامل فيه إلى معناه، أي: أمرنا أمرا بسبب الإنزال.
- أو نصب على الاختصاص، وليس المراد الاختصاص الاصطلاحي فإنه لا يكون نكرة أعني بهذا أمرا خاصا.

وليس بوقف إن: نصب بيفرق.

- أو نصب على معنى يفرق، أي: فرقا الذي هو مصدر يفرق، لأنه إذا حكم بشيء وكتبه فقد أمر به.
- أو نصب على الحال من (كل) المضافة والمسوغ عام، لأن (كل) من صيغ العموم أو حالا من أمر فهو خاص لوصفه بحكيم، وفيه مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المذكورة.
- أو نصب حالا من الضمير في حكيم،
- أو نصب على أنه مفعول منذرين، والمفعول الأول محذوف، أي: منذرين الناس أمرا، أو نصب من ضمير الفاعل في أنزلناه،
- أو من ضمير المفعول وهو الهاء في أنزلناه، أي: آمرين به أمرا أو مأمورا به،
- أو نصب على أنه مفعول له والعامل فيه أنزلناه،

وقد بيّن امتناع الوقف من الآية التي قبلها حتى هذا الموضع، فقال: «وحينئذ لا يحسن الوقف على شيء من قوله: إنا أنزلنا إلى هذا الموضع»[41].

وقرر النحاس عدم الوقف على رأس الآية، وعلل ذلك بارتباطه بابتداء الآية بعده وهو (أمرًا) وهو عنده منصوب بالفعل الذي قبله، وهو: يفرق، أو أنه حال. فقال: «كل أمر حكيم. ليس بوقف لأن بعده (أمرا من عندنا) وهو منصوب بـ(يفرق) عند الفراء وهو حال عند الجرمي»[42].

ورأى زكريا الأنصاري الكفاية في الوقف على رأس الآية قبله[43]، ففيه ارتباط عنده، ولم يفصل فيه.

النموذج: الثالث: قوله تعالى:﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦ ﴾[المعارج: 15-16].

أولا: مذاهب المفسرين في إعرابها

وردت القراءة في (نزاعة) بالنصب، وهي قراءة حفص، ووردت بالرفع وهي قراءة باقي العشرة[44].

حيث اختلف في وجه إعرابها بالنصب كما يلي:

- النصب على الاختصاص، وهو اختيار الزمخشري وغيره.
- النصب على الحال، وهي إما أن تكون حالا مؤكدة، أو حالًا مقدمة على عاملها وهو (تدعو) أو حالا عاملها ما دل عليه لفظ (لظى) وكلها توجيهات واردة في الحال وذلك اختيار الرازي، والزمخشري والعكبري ومكي وغيرهم.

قال الزمخشري: «وقرئ نزاعة، بالنصب على الحال المؤكدة، أو على أنها متلظية نزاعة، أو على الاختصاص للتهويل»[45].

وقد عرض العكبري الأقوال الثلاثة ولم يرجح منها شيئًا، فقال: «وأما النصب فقيل:

- هو حال من الضمير في (تدعو) مقدمة.
- وقيل هو حال مما دلت عليه لظى أي تتلظى نزاعة.
- وقيل هو حال من الضمير في لظى، على أن تجعلها صفة غالبة؛ مثل الحارث وعباس.
- وقيل: التقدير: أعني و «تدعو»: يجوز أن يكون حالا من الضمير في نزاعة إذا لم تعمله فيها»[46].

وقد قرر مكي أن قراءة النصب على الحال؛ كأن القول: تتلظى حال نزعها للشوى. فقال: «ومن نصب نزاعة فعلى الحال وهي قراءة حفص عن عاصم، والعامل في نزاعة ما دل عليه الكلام من معنى التلظي؛ كأنه قال كلا إنها تتلظى في حال نزعها للشوى»[47].

قال الزجاج: «فأما نصب (نزاعة) فعلى:

- أنها حال مؤكدة كما قال: (وهو الحق مصدقا) وكما تقول أنا زيد معروفا، فيكون (نزاعة) منصوبا مؤكدا لأمر النار.
- ويجوز أن ينصب على معنى أنها تتلظى (نزاعة) كما قال جل ثناؤه: (فأنذرتكم نارا تلظى.

- والوجه الثالث في الرفع على الذم بإضمار هي على معنى هي نزاعة للشوى. ويكون نصبها أيضا على الذم فيكون نصبها على ثلاثة أوجه»[48].

وقد أورد الرازي في تفسيره هذه الأوجه، ونبه في ثالثها على أن النصب على الاختصاص يكون بتقدير: (أعني). فقال: «أن تكون منصوبة على الاختصاص، والتقدير: إنها لظى أعنيها نزاعة للشوى»[49].

ثانيًا: مذاهب علماء الوقف والابتداء

قرر بعض أهل العلم، ومنهم الداني:

- منع الوقف على (لظى) إذا نصبت على الحال، ومع وقوع اللفظة رأسًا للآية؛ إلا أن المنع من الوقف جاء لسبب وجيه له اعتباره.
- ورأى الكفاية إذا نصبت (نزاعة) على الاختصاص.

قال في المكتفى: «من قرأها بالنصب فله أيضًا تقديران أحدهما:

- أن ينصب بـ (أعني). فعلى هذا يكفي الوقف على ((لظى)) لأن ما بعدها استئناف عامل.
- والثاني أن ينصبها على الحال من (لظى) بتقدير: تتلظى في هذه الحال. فعلى هذا لا يوقف على (لظى)»[50].

واختار الأشموني عدم الوقف على قراءة الرفع، وعلى جعلها بدلًا من لظى.

وجعل الوقف على (للشوى) بعدها حسنًا، فقال: «هي نزاعة، وكذا: من نصبها بتقدير أعني أو نصبها على الاختصاص وليس بوقف لمن رفعها على أنها خبر لظى. وجعل الهاء في إنها للقصة كأنه قال: كلا إن القصة لظى نزاعة للشوى، ومثل ذلك من جعل نزاعة بدلا من لظى أو جعلها خبرا ثانيا لـ(إن)، وقرأ حفص نزاعة بالنصب حالا من الضمير المستكن في لظى، لأنها وإن كانت علما فلا تتحمل الضمير فهي جارية مجرى المشتقات كالحارث والعباس »[51].

كما اختار زكريا الأنصاري في المقصد أن الوقف على لظى:

- كاف، وذلك لمن قرأ نزاعة بالرفع، أو قرأها بالنصب على الاختصاص.
- ومنع الوقف لمن قرأها بالنصب على الحال.

قال رحمه الله: «لظى كاف لمن رفع نزاعة أو نصبها بأعني وليس بوقف لمن نصبها حالا»[52].

النموذج الرابع: قول الله تعالى:﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦﴾ [الإنسان: 15-16].

أولا: مذاهب المفسرين في إعرابها

حيث قرئت (عينا) بالنصب، واختلف في إعرابها على وجوه متعددة، منها ما يلي[53]:

- النصب على الاختصاص، وممن ذهب إلى ذلك الزمخشري وغيره.
- النصب على أنها بدل من (كافورا)، وممن ذهب إلى ذلك العكبري والزمخشري وغيرهما.
- النصب على الحال من الضمير في (مزاجها) وممن ذهب إلى ذلك مكي بن أبي طالب.
- النصب على (يشربون) مقدرًا، ويفسره ما بعده؛ أي: يشربون عينًا يشرب بها عباد الله. وممن ذهب إلى ذلك العكبري.

وقد أحسن العكبري في عرض هذه الأوجه وبيانها، فقال: «وأما «عينا» ففي نصبها أوجه؛

أحدها: هو بدل من موضع من كأس.

والثاني: من كافور؛ أي ماء عين، أو خمر عين.

والثالث: بفعل محذوف؛ أي أعني.

والرابع: تقديره: أعطوا عينا.

والخامس: يشربون عينا؛ وقد فسره ما بعده. قوله تعالى: (يشرب بها)»[54].

وقد اقتصر الرازي في إعراب هذه اللفظة على بعض الأوجه المذكورة في إعراب اللفظة، وهي قوله: «إن قلنا:

- الكافور اسم النهر؛ كان عينا بدلا منه. وإن شئت نصبت على المدح، والتقدير: أعني عينا. أما إن قلنا: إن الكافور اسم لهذا الشيء المسمى بالكافور كان عينا بدلا من محل من كأس على تقدير حذف مضاف، كأنه قيل: يشربون خمرا خمر عين، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه»[55].

وحدد الزمخشري البدل ببدل المحل لا غير، وجعل الاختصاص ثاني الأقوال عنده، فقال: «وعَيْنًا على هذين القولين:

- بدل من محل مِنْ كَأْسٍ على تقدير حذف مضاف، كأنه قيل: يشربون فيها خمرا خمر عين.

- أو نصب على الاختصاص.

فإن قلت: لم وصل فعل الشرب بحرف الابتداء أوّلا، وبحرف الإلصاق آخرا؟ قلت: لأنّ الكأس مبدأ شربهم وأوّل غايته، وأما العين فيها يمزجون شرابهم، فكان المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر»[56].

ثانيًا: مذاهب علماء الوقف والابتداء

- اختار بعض العلماء الوقف على (كافورا) إذا نصبت على الاختصاص.
- ومنعوه إذا نصبت على أنها بدل، أو حال، أو مفعول، ومع وقوع اللفظة رأسًا للآية إلا أن منع الوقف جاء لسبب وجيه، واتصال الكلام فيه ظاهر.

ومن هؤلاء الأشموني، حيث قال: «ولا يوقف على كافورا، لأن عينا منصوب بدلا من كافورا، أي: وماء عين أو بدلا من محل من كأس أو مفعول يشربون أو حالا من الضمير في مزاجها، وإن نصب على الاختصاص جاز الوقف على كافورا»[57].

ورأى تمام الوقف على رأس الآية: الحافظ الداني[58]. وتابعه في ذلك: زكريا الأنصاري، حيث قال في المقصد: «كفورا تام»[59].

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث عرض لأهم النتائج وأبرز التوصيات:

أهم النتائج:

- وقوع الاختصاص مؤثر في موطن الوقف من الآية في بعض المواطن؛ لتغير المعنى في السياق.
- الأصل وصل الجملة عند وقوع الاختصاص فيها، فتوصل بما قبلها. كما هو حالها في غير القرآن.
- عناية المصنفين لأساليب البلاغة وغيرها مما له تأثير في الوقف والابتداء بهذا الموضوع، ومن أبرز هذه المصنفات: المكتفى للداني، والقطع والائتناف للنحاس، والمقصد لزكريا الأنصاري، وغيرها.
- الارتباط الوثيق بين علوم القراءات المتنوعة بالعلوم الأخرى؛ كعلوم العربية والفقه والتفسير وغيرها.

- مظان البحث في كتب الوقف والابتداء وافرة، وفيها مباحث ومسائل بالغة الأثر عظيمة الفائدة.
- قاعدة الوقف على رؤوس الآي قاعدة واسعة صحيحة، ولها استثناءات عند أهل العلم خلافًا للأصل فيها، حيث تبين من النقول عن أهل العلم وجاهة بعض استثناءاتها.

أبرز التوصيات:

- دراسة أساليب البلاغة مما له أثر في القراءات وعلومها، وبحث العلاقة بينها.
- دراسة كتاب المقصد لزكريا الأنصاري، وبحث ما فيه من جوانب متصلة بالقراءات والمعاني؛ لما فيه من ثروة علمية في القراءات وغيرها من العلوم المرتبطة بالوقف والابتداء.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (خ ص ص).
(2)الأُشْمُوني، شرح الأشموني على الألفية: 81/3.
(3) شرح التصريح (268/2).
(4) السيوطي، همع الهوامع: 28/2.
(5) نفسه، والصفحة نفسها.
(6) الجارم، وأمين، النحو الواضح: 444/2.
(7) حسن، النحو الوافي: 120/4.
(8) ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 185/3. السيوطي، المطالع السعيدة: 365.
(9) سيبويه، الكتاب: 233/2.
(10) ينظر: الأُشْمُوني، شرح الأشموني على الألفية (81/3). الجَوجَري، شرح شذور الذهب: 414/2.
(11) حسن، النحو الوافي: 122/4.
(12) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2247/5.
(13) وهو قول الزمخشري وغيره، ينظر: الزمخشري، شرح المفصل: 369/1.
(14) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 277/3. عبد الوهاب، الاختصاص ومواضعه في القرآن الكريم: 20.
(15) البيت في كتب اللغة، منها: الجَوجَري، شرح شذور الذهب: 283. ويستشهد به على الاختصاص فيها.
(16) ينظر في بيان ذلك وأمثلته: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 434/3. الجَوجَري، شرح شذور الذهب: 283. السيوطي، همع الهوامع: 28/2. وغيرها.
(17) ابن الجزري، النشر: 225/1.
(18) الجرجاني، التعريفات: 253.

(19) ابن فارس، مقاييس اللغة: 135/6.

(20) الأشموني، منار الهدى: 24.

(21) ابن الجزري، النشر: 240/1.

(22) ابن فارس، مقاييس اللغة: 212/1.

(23) بلال، أثر اختلاف القراء في الوقف والابتداء: 96.

(24) ابن الجزري، النشر: 230/1.

(25) نفسه: 225/1.

(26) الزجاج، معاني القرآن: 226/4.

(27) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 578/2.

(28) العكبري، التبيان: 1057/2.

(29) مغني اللبيب، (ص714).

(30) رواه: النسائي، السنن الكبرى: 4/ 64، كتاب الفرائض، ذكر مواريث الأنبياء. حديث رقم (6309). ابن حنبل، المسند: 2/ 463، كتاب: الوصايا، باب نفقة القيم للوقف، وله شاهد حديث رقم (2776).

(31) النحاس، القطع والائتناف: 551.

(32) الأشموني، منار الهدى: 617.

(33) الداني، المكتفى:167.

(34) الأنصاري، المقصد: 69.

(35) الزمخشري، الكشاف: 217/4.

(36) الأخفش، معاني القرآن للأخفش: 516/2.

(37) الزمخشري، الكشاف: 271/4.

(38) الزجاج معاني القرآن: 424/4.

(39) العكبري، التبيان للعكبري: 1144/2.

(40) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 654/2.

(41) الأشموني، منار الهدى: 706.

(42) النحاس، القطع والائتناف: 649.

(43) الأنصاري، المقصد: 78.

(44) ابن الجزري، النشر: 390/2.

(45) الزمخشري، الكشاف: 610/4.

(46) العكبري، التبيان: 1240/2.

(47) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 758/2.

(48) الزجاج، معاني القرآن: 221/5.

(49)الرازي، التفسير الكبير: 643/30.

(50) الداني، المكتفى: 223.

(51)الأشموني، منار الهدى: 805.

(52) الأنصاري، المقصد: 87.

(53) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 784/2.

(54) العكبري، التبيان: 1258/2.

(55) الرازي، التفسير الكبير: 744/30.

(56) الزمخشري، الكشاف: 668/4.

(57)الأشموني، منار الهدى: 820.

(58)الداني، المكتفى: 227.

(59) الأنصاري، المقصد: 88.

المراجع:

1) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معانى القرآن للأخفش، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.

2) الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه: الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، المقصد لتلخيص ما في المرشد، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002 م.

3) الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

4) الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، دار المصحف، القاهره،1985 م.

5) بلال، الجيلي علي أحمد بلال، أثر اختلاف القراء في الوقف والابتداء،دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2007م.

6) الجارم، على، وأمين، مصطفى، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.

7) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، كتاب التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

8) الجرجاويّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

9) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، بيروت، د.ت.
10) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
11) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998 م.
12) الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان، المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، القاهرة، 2001 م.
13) الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، مفاتيح الغيب: التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
14) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت،1988م.
15) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ
16) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
17) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت
18) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق: نهان يس حسين. دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.
19) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
20) عبد الوهاب، خالد، الاختصاص ومواضعه في القرآن الكريم، مجلة كلية اللغة العربية،بإيتاي البارود، مصر،ع20، 1425هـ.
21) العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1976م.
22) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.
23) القيسي، مكي بن أبي طالب حَمّوش، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.

24) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1990م.
25) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، دار صادر، بيروت،1414هـ.
26) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، القطع والائتناف، دار عالم الكتب، الرياض، 1992م.
27) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.
28) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.

Arabbic Refences

1) al-Akhfash, Saʿīd ibn msʿdh, maʿānī al-Qur'ān ll'khfsh, Ed. Hudá Maḥmūd Qurrāʿah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1990, (in Arabic).
2) al-Ushmūnī, Aḥmad ibn ʿAbd al-Karīm ibn Muḥammad, Manār al-Hudá fī bayān al-Waqf & al-ibtidā' & maʿahu: al-Anṣārī, Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Aḥmad, al-Maqṣad li-talkhīṣ mā fī al-Murshid, Ed. Sharīf Abū al-ʿUlā al-ʿAdawī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2002, (in Arabic).
3) Al'ushmūny, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿĪsá, sharḥ al-Ushmūnī ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998, (in Arabic).
4) al-Anṣārī, Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Aḥmad, al-Maqṣad li-talkhīṣ mā fī al-Murshid fī al-Waqf & al-ibtidā', Dār al-Muṣḥaf, al-Qāhirah, 1985, (in Arabic).
5) Bilāl, al-Jīlī ʿAlī Aḥmad Bilāl, Athar ikhtilāf al-qurrā' fī al-Waqf & al-ibtidā', Dār al-Qalam lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah, 2007, (in Arabic).
6) al-Jārim, ʿalá, & Amīn, Muṣṭafá, al-naḥw al-Wāḍiḥ fī Qawāʿid al-lughah al-ʿArabīyah, al-Dār al-Miṣrīyah al-Saʿūdīyah lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, N. D.(in Arabic).
7) al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAlī, Kitāb altʿryfāt, Ed. Jamāʿat min al-ʿulamā', Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1983, (in Arabic).
8) Aljrjāwī, Khālid ibn ʿAbd Allāh ibn Abī Bakr, sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalá al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ fī al-naḥw, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000, (in Arabic).

9) Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf, al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʿashr, Ed. ʿAlī Muḥammad al-Ḍabbāʿ, al-Maṭbaʿah al-Tijārīyah al-Kubrá, taṣwīr Dār al-Kitāb al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D. (in Arabic).

10) Ḥasan, ʿAbbās, al-naḥw al-Wāfī, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, N. D. (in Arabic).

11) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī, Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʿArab, Ed. Rajab ʿUthmān Muḥammad, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1998 , (in Arabic).

12) al-Dānī, ʿUthmān ibn Saʿīd ibn ʿUthmān, almktfá fī al-Waqf & al-ibtidā', Ed. Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān Ramaḍān, Dār ʿAmmār, al-Qāhirah, 2001, (in Arabic).

13) al-Rāzī, Muḥammad ibn ʿUmar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn, Mafātīḥ al-ghayb: al-tafsīr al-kabīr, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 1420, (in Arabic).

14) al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī ibn Sahl, maʿānī al-Qur'ān & iʿrābuh, Ed. ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1988, (in Arabic).

15) al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad, al-Kashshāf ʿan ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1407, (in Arabic).

16) Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar, al-Kitāb, Ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1988, (in Arabic).

17) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Hamʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ, Ed. ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-Tawfīqīyah, Miṣr, N. D. (in Arabic).

18) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Maṭāliʿ al-saʿīdah fī sharḥ al-farīdah, Ed. Nabhān Yāsīn Ḥusayn. Dār al-Risālah lil-Ṭibāʿah, Baghdād, 1977, (in Arabic).

19) al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʿAlī, Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalá sharḥ al'shmwná li-Alfīyat Ibn Mālik, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997, (in Arabic).

20) ʿAbd al-Wahhāb, Khālid, al-ikhtiṣāṣ wmwāḍʿh fī al-Qur'ān al-Karīm, Majallat Kullīyat al-lughah al-ʿArabīyah, b'ytāy al-bārūd, Miṣr, ʿ20, 1425, (in Arabic).

21) al-ʿUkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh, al-Tibyān fī iʿrāb al-Qur'ān, Ed. ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī & Shurakāh, al-Qāhirah, 1976, (in Arabic).

22) Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, Muʿjam Maqāyīs al-lughah, Ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1979, (in Arabic).

23) al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib ḥammwsh, mushkil iʿrāb al-Qurʾān, Ed. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1405, (in Arabic).

24) Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, sharḥ Tasʾhīl al-Fawāʾid, Ed. ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid, & Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Hajar lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ & al-Iʿlān, al-Qāhirah, 1990, (in Arabic).

25) Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʿalá, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414, (in Arabic).

26) al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismāʿīl, al-qaṭʿ wālāʾtnāf, Dār ʿĀlam al-Kutub, al-Riyāḍ, 1992, (in Arabic).

27) Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad, sharḥ Shudhūr al-dhahab fī maʿrifat kalām al-ʿArab, Ed. ʿAbd al-Ghanī al-Daqr, al-Sharikah al-Muttaḥidah lil-Tawzīʿ, Sūriyā, N. D. (in Arabic).

28) Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī, sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001, (in Arabic).